|  |  |
| --- | --- |
| **المجلس 2017جنيف، 25-15 مايو 2017** | logo_A-[Converted] |
|  |  |
|  |  |
| **بند جدول الأعمال: PL 4.1** | **الوثيقة C17/85-A** |
|  | **28 أبريل 2017** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
| مذكرة من الأمين العام |
| مساهمة من جمهورية بولندا |
| النفاذ الإلكتروني المجاني للدول الأعضاء إلى تقارير الاتحاد وإحصاءاته ومؤشراته |

يشرفني أن أحيل إلى الدول الأعضاء في المجلس مساهمة مقدمة من **جمهورية بولندا**.

 هولين جاو
 الأمين العام

بولندا

النفاذ الإلكتروني المجاني للدول الأعضاء إلى تقارير الاتحاد وإحصاءاته ومؤشراته

# 1 مقدمة

تتناول هذه المساهمة مسألة النفاذ الإلكتروني المجاني إلى منشورات الاتحاد بما فيها على سبيل المثال لا الحصر التقارير، والإحصاءات، وقواعد البيانات المتعلقة بالمؤشرات، وجميع أنواع الوثائق الأخرى التي يعدها الاتحاد استناداً إلى البيانات المقدمة من الدول الأعضاء. وتعتقد بولندا أنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد التي تساهم في منشورات الاتحاد عن طريق تقديم البيانات اللازمة، ولا سيما تلك المتعلقة بسوق الاتصالات المحلي والمجمّعة بفضل استقصاءات واستمارات، أن يُكفل لها الحق في النفاذ الإلكتروني المجاني إلى هذه المنشورات بوجه خاص.

# 2 معلومات أساسية

إقرارً بما يلي:

1 يطلب المقرر 563 الصادر عن المجلس من فريق العمل التابع المجلس المعني بالموارد المالية والبشرية (CWG-FHR) استعراض سياسة النفاذ إلى الوثائق في الاتحاد لتحديد إلى أي مدى ينبغي إتاحة النفاذ العام للجمهور إلى الوثائق.

2 يكلف مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 فريق العمل التابع للمجلس المعني بالموارد المالية والبشرية، من خلال المجلس، بما يلي:

 أ ) مواصلة استعراض سياسة النفاذ إلى الوثائق في الاتحاد لتحديد إلى أي مدى ينبغي إتاحة الوثائق لكي يطلع عليها الجمهور وإعداد مشروع سياسة بخصوص النفاذ إلى الوثائق لتقديمها إلى المجلس؛

ب) النظر في الحاجة إلى إنشاء فريق مخصص لهذا الغرض،

وإقراراً أيضاً بأن مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 قام بما يلي:

 أ ) تكليف فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية، من خلال المجلس، بإحالة سياسة النفاذ المقترحة إلى المجلس للنظر فيها والموافقة عليها مؤقتاً وتنفيذها بحسب الاقتضاء؛

ب) تكليف وتخويل المجلس النظر في تقرير فريق العمل التابع للمجلس والموافقة على السياسة وتنفيذها بصورة مؤقتة بحسب الاقتضاء؛

ج) تكليف المجلس بتقديم السياسة إلى مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 لاتخاذ قرار نهائي بشأنها.

3 اعتمد مجلس الاتحاد في دورته لعام 2016 للمرة الأولى سياسة النفاذ إلى معلومات/وثائق الاتحاد. وفي 1 يناير 2017، دخلت السياسة حيز النفاذ بصفة مؤقتة ريثما يوافق عليها مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 بشكل نهائي.

4 إن المنشورات المستثناة من المنشورات التي يمكن النفاذ إليها مجاناً هي قاعدة البيانات المتعلقة بالمؤشرات في قطاع تنمية الاتصالات، والكتاب السنوي للإحصاءات، واتجاهات الإصلاح في الاتصالات، وبرمجية نظام إدارة الطيف لفائدة البلدان النامية (SMS4DC)، وبعض كتيبات قطاع الاتصالات الراديوية.

وتقدم بولندا في هذا الصدد اقتراحاً يقضي بتوسيع نطاق سياسة النفاذ الراهنة لتشمل منشورات الاتحاد التي تتضمن بيانات عن الاتصالات مقدمة من الدول الأعضاء، والتي تستثنى اليوم من النفاذ المجاني. ولا تتعلق هذه المساهمة إلا بمنح النفاذ الإلكتروني المجاني للدول الأعضاء التي ساهمت في منشور معين.

أما الدافع وراء اقتراح إتاحة هذا النوع من النفاذ فهو أن الأعمال التي تجريها الدولة العضو لتوفير معلومات جيدة النوعية غالباً ما تستغرق الكثير من الوقت والجهد من إدارة الدولة العضو المعنية. فينبغي أن تكون تكاليف الأعمال التي اضطلعت بها الدولة العضو مبرراً لإعفائها، من أجل الحصول على منشورات من قبيل "قاعدة البيانات المتعلقة بالمؤشرات في قطاع تنمية الاتصالات" و"الكتاب السنوي للإحصاءات"، من دفع رسوم للنفاذ إليها. وقد يؤدي هذا الوضع إلى إحجام الدول عن تقديم البيانات العالية الجودة عند إجراء الاستقصاءات وملء الاستمارات المطلوبة. فإذا كانت الدولة العضو تدرك أنها ستجني ثماراً في نهاية المطاف من المنشور استناداً إلى البيانات المقدمة، قد يؤثر ذلك إيجاباً على ما يولى من عناية للمواد المقدمة. وبالتالي، سيكون لذلك قيمة مضافة لجميع الدول الأعضاء التي تبذل أقصى الجهود لإعداد المعلومات والتي تتلقى مقابل ذلك من الاتحاد المنشور المستند إلى هذه البيانات.

# 3 المقترح

تقترح بولندا بالتالي أن يقرر المجلس بأن تكون جميع المنشورات التي يعدها الاتحاد استناداً إلى بيانات متعلقة بالاتصالات وفرتها الدول الأعضاء متاحة مجاناً للدول المساهمة. ولا تشير هذه المساهمة إلا إلى المنشورات التي يفرض الاتحاد حالياً رسوماً للنفاذ إليها والتي أعدت استناداً إلى بيانات قدمتها الدول الأعضاء.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_